فيتيمم للنافلة المطلقة فيما عدا وقت الكراهة والصلاة على الميت لعدم تجمع الناس وللاستيفاء لعين تجمع الناس وللفائتة بعذر ذكرها او العاشر ان يتيمم لكل فرض عيني لان التيمم طهارة ضرورية فيتقدر بقدرها نعم يجوز عن الحليل مرارا وجمعه مع فرض يتيمم واحد للمشقة

وبه قال شيخ الاسلام ذكريا واستوجه في النهاية جواز صلاته بالتيمم فريضة اخرى اذا قلد واخر خرج الوقت وفي التحفة لو اراد الجمع تاخير صح التيمم للظهر وقتها الا للعصر قوله فيما عدا وقت الكراهة ظرف للنافلة المطلقة لا للتيمم فيصح التيمم في وقت الكراهة ليصلي مطلقا او فاريضة ولا يصح التيمم ليصلي فيه ولو كان التيمم قبل وقت الكراهة كما افاده كلام المنهج وغيرها قوله بعد طهره اي الميت من غسل وتيمم اذ لا يدخل وقت الصلاة عليه الا بعد طهره وتصح قبل تكفينه لكن تكره كما في التحفة قوله بعد تجمع الناس اي كثير كما في التحفة والنهاية والمغني وغيرها وهذا لمن اراد ان يصلي مع الناس اما من اراد اداءها وحده فوقتها انقطاع الغيث كما في التحفة وغيرها والحق فيها بها صلاة الكسوف بخلاف بين الجنازة والعيد حيث لا تتوقف عنده فيهما على اجتماع من يريد صلاتهما جماعة وبين ما هنا فلجمعه ثمة وفي المغني امداد لو لاذ الخروج معهم الى الصحراء وجب تاخير التيمم اليها على الوجه كما لا يتيمم للتحية لبعد دخول المسجد قوله تذكرها في التحفة لو تيمم شاكا فيها ثم بانت لم تصح الا في الاسنى وظاهرا قوله وجمعه اي تمكين الحليل مرارا مع فرض عيني غير تمكين الحليل من نحو فرض صلاة حيث قدم ذلك الفرض على تمكين الحليل كما هو ظاهر وتوت بتيممها استباحة نحو فرض الصلاة وفي التحفة لو صلى بتيممه فرضا تعبد اعاد تركان ربط بتسبيبة ثم فك جاز لزاعادته به والا كان فعل الاولى فرضا اتى وكذلك لو جمع صلاة الفرض مع المعادة لانها نفل بخلاف الصبي فليس لها ان يجمع بين صلاتي

فرض

فرضوان كانت نفلا الا صلاة تر صالحة للوقوع عن الفرض لو بلغ فيها ولو بلغ قبل تلبسه بالفرض لم يكن له صلاته بذلك التيمم احتياطا له قوله والا كثرت كذلك في شرح الروض لمرشاد له وفي التحفة والنهاية وغيرهما بدل قوله والا كثرت تعالا تعينت ولعل هذا اولى مما في هذا الكتاب وغيره لما اوضحته في اصل

والله اعلم

فصل في اركان التيمم

قوله واستدامتها اي النية ذكرا بالضم وهو معتمد الشيخ الاسلام تبعا للشيخين واعتمد في المغني والنهاية والزيادي وغيرهم تبعا لابي حامد والطبري الصحة فيما اذا عزبت بين النقل والمسح قال الاشتراط عندهم مختص بالمسح والنقل وافق الرملي على انه اذا اصابت بعد النقل يبطل نقله وانما الكلام في عزوب النية بين النقل والمسح فاذا استحضر النية عند النقل ثم عزبت الى وضع اليد على الوجه فاستحضرها صح عند الرملي ومن نحوه ولم تصح عند الشيخ ولها اذا استحضرها قبل وضع يده على وجهه فانه يصح حتى عند الشيخ ويكون المستحضر الثاني نقلا جديدا ومشارع في الحدث بعد النقل عند الكل في التفصيل المذكور ووافقه عليه قيد الرملي قوله الى المقصود وهو مسح جزء من الوجه قوله والا لم يستبح اي النقل حالا النية اي لم ينو استباحته مع الفرض قال الهائمي فيما عندي التحفة ولو نواه فيباح له فهر اعليه الا وكان مراده نفي فعله لا النفي استباحته كما قاله غير واحد من المتاخرين كالقليوبي وغيره قوله والا المطلوب الصلاة وكونه الفرد الحالي بالمعلوم انما يفيد فيما مدار على الالفاظ

Copyright © King Saud University